# المراكز الصاعدة : مركز مرتيل ورهان لعب دور المركز الصاعد بالإقليم في سياق الفوارق المجالية الحضرية

عزيزة عسو

طالبة باحثة بسلك الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية .بني ملال

حمزة الهاليل

طالب باحث بسلك الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال

د.محسن إدالي

أستاذ التعليم العالي ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية .بني ملال (المغرب)

د.محمد ظهيري

جامعة كُمْبلوتينسي – مدريد (إسبانيا)

**ملخص :**

يعد إرساء الجهوية المتقدمة تتويجا لمسلسل طويل من تطور اللامركزية التي انخرط فيها المغرب منذ الستينيات. وقد مر هذا المسلسل الطموح بمجموعة من المراحل، من أبرزها على وجه الخصوص سنة 1976 التي تمثل منعطفا حقيقيا للامركزية، تم تعزيزها بإصلاحات متوالية سنوات 1992 و2002 و2009. وتتمثل أهم خاصية ميزت إيجابا هذا المسلسل في تكريس الجماعة كنواة أساسية للامركزية وتكوين النخب المحلية وتدبير خدمات القرب لفائدة المواطنين، وبالتالي قد حظيت الجماعات المحلية باختصاصات واسعة وبوسائل مالية هامة تتجاوز بكثير تلك المرصدة للعمالات والأقاليم والجهات، علما أن هذه الأخيرة لم تخول لها صفة الجماعة الترابية إلا سنة 1992.

وقد أفرزت الديناميات المجالية والتحولات السريعة التي عرفها المغرب تغيرا على مستوى التنظيم المجالي للمدن، وذلك نتيجة لتوسعها الحضري وتزايد نموها الديموغرافي. وفي ظل زمن العولمة أصبحت التنمية الترابية في بعديها الاقتصادي والاجتماعي تكتسي أهمية كبرى وأصبحت الشغل الشاغل للمسؤولين والمهتمين بالتنمية بصفة عامة والتنمية البشرية على وجه الخصوص .

وفي هذا الإطار تعتبر المدن رافعة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية. ولكن المجال المغربي ليس كله مغطى بالمدن وبتأثيرها الإيجابي على المجال والسكان. في المقابل نلاحظ ظهور مجموعة من المراكز والتجمعات السكانية يمكنها أن تلعب، على المستوى المحلي،

الأدوار التي تلعبها المدن على المستوى الجهوي والوطني. هذه المراكز أطلق عليها إسم المراكز الصاعدة، وهو مفهوم جديد ظهر في السنوات الأخيرة (عقدين)، وهو يعني كل التجمعات السكانية ، خارج البلديات التي تعرف دينامية ملحوظة في تطور عدد سكانها وتحول مجالاتها تترجم عبر وثيرة سريعة للتعمير (دينامية ديموغرافية ومجالية ). هذه المراكز تتميز عموما باستفادتها من مجموعة من المؤهلات المجالية، البشرية والاقتصادية والطبيعية المحفزة لنموها (وجود شبكة طرقية مهمة، وجود موارد طبيعية مهمة في محيطها القريب، وجود مجموعة من المشاريع والتجهيزات الكبرى ...) التي تمكن من تطور هذه المراكز وتسمح بتركز الساكنة فيها وازدياد كثافتها السكانية وتغير بنيتها وشكلها العمراني[1]

إن الجهوية المتقدمة كثورة حقيقية مؤسسية وفي مجال الحكامة تطال بأبعادها وطموحاتها وتحدياتها وما تقتضيه من إصلاحات متعددة ومتنوعة، كل المجالات المرتبطة بممارسة السلطة وتقاسم الموارد، سواء على مستوى الدولة أو الجماعات الترابية،

وتعتبر مدينة مرتيل من المدن التي أصبح لها مكانة مهمة سواء على المستوى الماكرو مجالي أي على مستوى جهة طنجة –تطوان الحسيمة أو على المستوى الميكرو مجالي الذي يتجلى في إقليم تطوان الذي تنتمي إليه وهي بالتالي أصبحت تشكل مركزا صاعدا بامتياز، وتتجلى أهميتها في التطورات التي تعرفها المنطقة بعد إغلاق المعابر، وكذا من حيث المشاريع المسطرة بها سواء في إطار مناطق التجارة الحرة أو في المجال السياحي، ومن خلال هذا المقال سنحاول مقاربة الموضوع ومناقشته من خلال الإجابة عن تساؤل أساسي مضمونه "أي إسهام لمنطقة مرتيل كمركز صاعد في ظل معطيات الواقع والتحديات والرهانات ؟"وانطلاقا من هذا التساؤل المركزي يمكننا أن ننفتح على التساؤلات الفرعية التالية:

- مرتيل كمركز صاعد، المؤشرات والديناميات؟
- مرتيل في ظل التحولات المجالية والاجتماعية بالجهة؟
- مرتيل في ظل المعطيات الراهنة، أي إسهامات على المستوى الجهوي؟

الكلمات المفتاحية :المراكز الصاعدة – الفوارق المجالية – التنمية الترابية .

[1] المنتدى الجهوي للشاوية ورديغة حول سياسة المدن، "المراكز الصاعدة رافعة للتنمية الترابية"، دراسة انجزت في اطار شراكة بين الوكالة الحضرية لسطات والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير، ورد في : http://geographie-general.blogspot.com/2014/02/blog-post_4100.html بتاريخ الجمعة 21 فبراير 2014

**ABSTRACT**

Establishing advanced regionalization is the culmination of a long series of decentralization development in which Morocco has been involved since the 1960s, and this ambitious series has passed through a series of stages, most not ably in 1976, which represents a true turn in decentralization, which was reinforced by successive reform since 1992, 2002 and 2009. I distinguished positively this series in consecrating the community as a basic nucleus of decentralization, forming local elites, and managing proximity services for the benefit of citizens. Consequently, local groups had wide powers and important financial means that far exceed those allocated to workers, regions and regions, noting that the latter did not qualify as a territorial community until 1992.

The spatial dynamics and the rapid changes in Morocco have resulted in a change in the level of spatial organization of cities, as a result of their urban expansion and increasing demographic growth, and in light of the time of globalization, territorial development in its economic and social dimensions has assumed great importance and has become the concern of officials and those interested in development in general and human development in general.

In this context, cities are considered a fundamental lever for achieving economic, social and spatial development, but the Moroccan sphere is not entirely covered by cities and their positive impact on the area and the population. On the other hand, we notice the emergence of a group of population centers and agglomerations that can play at the local level the roles that cities play at the regional and national level, These centers were called emerging centers, and it is a new concept that appeared in recent years (two decades), and it means all population centers outside the municipalities that know a remarkable dynamism in the development of their population and the transformation of their areas that translates into a rapid pace of reconstruction (demographic and spatial dynamism). These centers are generally characterized by their benefit from a set of spherical, human, economic and natural qualifications that stimulate their growth (the presence of an important road network, the presence of important natural resources in their close surroundings, the presence of a group of major projects and equipment ...) that enable the development of these centers and allow the concentration of the population in them. And the increase in population density and change in its structure and urban form.

The advanced regionalization, as a real institutional revolution and in the field of governance, affects its dimensions, aspirations, challenges and

the various and diverse reforms that it requires, all areas related to the exercise of power and the sharing of resources, whether at the level of the state or territorial communities. The city of Martil is considered one of the cities that has acquired an important position, whether at the macro-level, at the level of the Tangier-Tetouan-Al Hoceima region, or at the micro-level, which is evident in the Tetouan region to which it belongs, and thus it has become a rising center par excellence, and its importance is evident in the developments it knows. The region after the closure of the crossings, as well as in terms of the projects governed by it, whether within the framework of free trade zones or in the tourism field, and through this article we will try to approach the issue and discuss it by answering a basic question whose content is "Martil as a rising center between reality, challenges and stakes" and based on this question We can open up to the following sub-questions:

→ Martil as a emerging center, indicators and dynamics?
→ Martil in light of the societal and social transformations in the region?
→ Martil, in light of the current data, any contributions at the regional level?

Key words: emerging centers - spatial differences - territorial development

## تقديم عام:

لعل من أبرز القضايا الإشكالية التي أصبحت تطرح في ساحة السجال الأكاديمي والعلمي في وقتنا الراهن، مسألة التنمية الترابية في بعديها الاقتصادي والاجتماعي، خاصة وأننا نعيش في سياق العولمة، وهو ما جعل هذه المسألة تصبح الشغل الشاغل للمسؤولين والمهتمين بالتنمية بصفة عامة، والتنمية الترابية على وجه الخصوص.

وفي هذا الإطار تعتبر المدن رافعة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، غير أن المجال المغربي ليس مغطى بشكل كلي بالمدن التي لها تأثير إيجابي على المجال والسكان. وفي المقابل أصبحنا نلحظ بروز مجموعة من المراكز والتجمعات السكانية التي يمكنها أن تلعب أدوارا على المستوى المحلي والجهوي تقوم بأدائها المدن على المستوى الوطني، هذه المراكز أطلق عليها اسم "المراكز الصاعدة"، وهي عبارة عن وحدات مجالية تقوم بالتخفيف من حدة الفوارق المجالية على المستوى المحلي والجهوي، وهي بذلك تشكل حقلا لتدخل مختلف الفاعلين المجاليين من خلال سن القوانين والاستراتيجيات والسياسات المجالية والتي تندرج أساسا في إطار التهيئة والتعمير، والحد من التدفقات الهجروية بين الأرياف والمدن، يضاف إلى هذا توفير الخدمات الاجتماعية في هذه المراكز مما يؤدي إلى الرفع من جودة الحياة بها (qualité de vie)[1].

## الاشكالية:

في إطار ورقتنا البحثية هذه فإننا سنحاول تسليط الضوء على مساهمة مرتيل، باعتباره مركزا صاعدا، في التخفيف من الفوارق والتباينات المجالية بالمنطقة، خاصة في إطار الدينامية السوسيو حضرية التي تعرفها المنطقة، وكذا أهمية التطورات التي يعايشها هذا المجال في الآونة الأخيرة بعد إغلاق المعابر، أو من حيث المشاريع المسطرة بها سواء في إطار مناطق التجارة الحرة أو في المجال السياحي. فالهدف الذي يسعى إليه حثيثا هذا المقال هو مقاربة الموضوع ومناقشته عبر الإجابة على سؤال مركزي مفاده "أي إسهام تقوم به منطقة مرتيل كمركز صاعد في ظل معطيات الواقع والتحديات والرهانات؟"، ولا

[1] نفس المرجع السابق.

يمكننا أن نجيب عن هذا التساؤل الجدلي وتمحيصه جيدا إلا إذا ما فككناه إلى تساؤلات فرعية تمككنا من تحليل جوانبه والخروج بطروحات تفسر إسهام مرتيل كمركز صاعد. وتأتي هذه التساؤلات على الشكل التالي: -مرتيل كمركز صاعد؛المؤشرات و الديناميات؟ -التحولات السوسيو مجالية التي شهدها هذا المركز الصاعد؟ - التحديات والإسهامات والرهانات على المستوى الجهوي؟

**الحدود المكانية للدراسة:**

يشمل مجال الدراسة مركز مرتيل الصاعد ،حيث ينتمي إداريا لعمالة المضيق-الفنيدق. وقد شهد في السنوات الأخيرة، دينامية وتحولات مجالية وسوسيواقتصادية مهمة ساهمت في التقليص من ظاهرة التباينات بين المدينة والريف بإقليم تطوان. لقد تم اختيار هذا المركز بناء على معايير متعددة كالتوفر على الموارد الطبيعية، القرب من المحاور الطرقية، الموقع الجغرافي المتميز؛حيث تتموقع على سهل ساحلي يطل على البحر الأبيض المتوسط بمسافة 7 كلم في اتجاه الشمال الغربي للمضيق و 10 كلم شمال مدينة تطوان وحوالي 30 كلم من مدينة سبتة. وتمتد جماعة مرتيل على مساحة تقدر ب 35كلم مربع. بهذه المقومات تعد جماعة مرتيل قطبا سياحيا ينافس أقطابا سياحية كبرى بالنسيج الحضري المغربي على المستوى الوطني.

ولقد لعب كل من الموقع والموضع الجغرافيين دورا حاسما في التحولات التي عرفها مركز مرتيل فانبساط الأراضي التي لا تشكل عائقا أمام الولوجية (Accessibilité)، وتحدها شمالا الجماعة الترابية للمضيق وجنوبا الجماعة القروية لأزلا وغربا الجماعة الترابية لتطوان والجماعة القروية الملاليين، وشرقا البحر الأبيض المتوسط.

أما بالنسبة للموضع فتتموضع جماعة مرتيل بسهل مرتين، بين نهري واد مرتيل من الجهة الجنوبية الشرقية والواد المالح من الشمال الغربي للمدينة مما يجعلها في منطقة ترسيب وتوضع لواد مرتيل والواد المالح بالإضافة إلى مجموعة من المسيلات التي تغذي واد مرتيل والواد المالح خاصة في فترة التساقطات، باعتبارها المنفذ الوحيد على

البحر الأبيض المتوسط. كل هذا ساهم في تدفق الاستثمارات في السنوات الأخيرة، خاصة تلك المتعلقة بالسكن أو بالخدمات.

خريطة رقم (1): توطين مجال الدراسة (مرتيل) وطنيا جهويا ومحليا

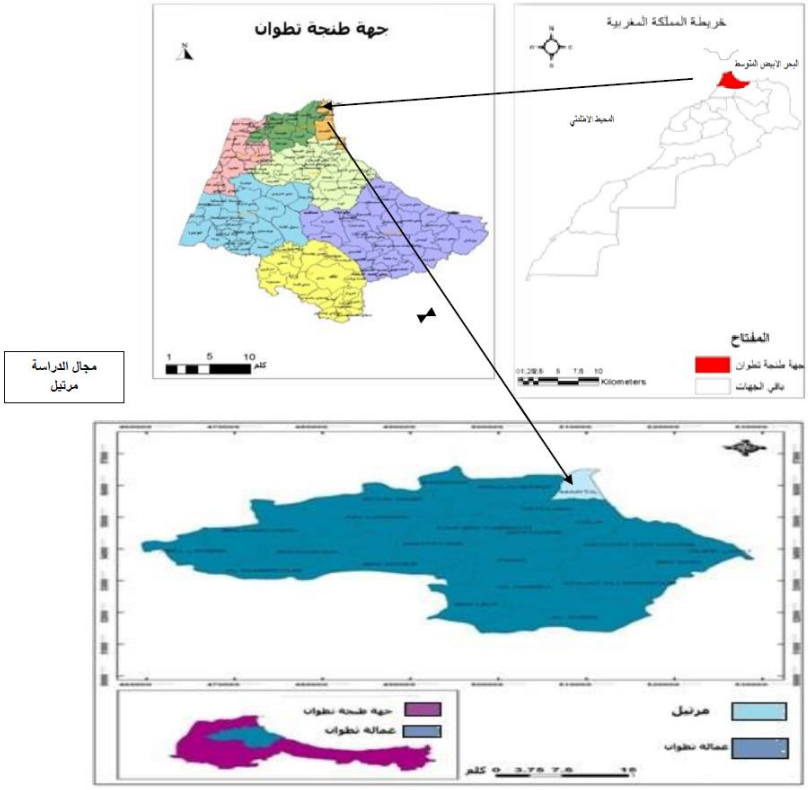


المصدر: عمل شخصي

## الجهاز المفاهيمي:

- **المفهوم الأول: المراكز الصاعدة**

تعتبر الديناميات التي يعرفها المجال الجغرافي حقلا شاسعا تطرقت إليه مختلف المدارس الجغرافية بتنوع مشاربها واختلاف توجهاتها، وهي بذلك قد حاولت وضع مجموعة من الميكانيزمات والآليات المفسرة للتحولات التي يعرفها المجال، خاصة وأن هذا الأخير يمتاز بتعدد مستوياته وتشابك علاقاته التي تفضي إلى بروز وحدات مجالية

جديدة تحتاج إلى الدراسة والتمحيص، وانطلاقا من كون العلاقة بين المجال الريفي والحضري هي علاقة جدلية تنتج العديد من الوحدات المجالية الجديدة التي تكون عبارة عن مرحلة وسيطة بين تحول المجال الريفي إلى مجال حضري، وهو ما اتفق الباحثون على تسميته "بالمراكز الصاعدة"، وهذا المفهوم يعتبر جديدا ظهر منذ عقدين تقريبا، وهو يعني كل التجمعات السكانية خارج البلديات التي تعرف ديناميات ملحوظة في تطور عدد سكانها وتحول مجالاتها[1]، ويترجم هذا عبر وثيرة سريعة للتعمير(دينامية ديموغرافية ومجالية).

وبالتالي فهي مجالات انتقالية ما بين الريف والمدينة، مما يجعلها هدفا لمختلف الاستراتيجيات والسياسات الموجهة لإعداد المجال، ومن أجل القيام بتطوير هذه المجالات، يكون لزاما الأخذ بعين الاعتبار المؤهلات والإمكانات التي يزخر بها هذا المجال، من أجل تحقيق الهدف الرئيسي الذي يتجلى أساسا في إحداث نوع من التوازنات المجالية[2].

ومن المعايير المعتمدة على تصنيف مجال محدد على أنه "مركز صاعد" نجد مسألة توافره على إمكانات مجالية، بشرية واقتصادية التي تمكن من تطوير هذا المجال وجعله قادرا على استقطاب الساكنة وازدياد كثافتها وكذا تغير بنيتها العمرانية. وهنا نجد محاولة عالم الاقتصاد keynes والتي يمكن من خلالها تفسير آلية بروز هذه المراكز والتي يمكن إجمالها عموما في:

1- يكون التجمع السكاني المعني مركزا لجماعة قروية.

2- إنجاز التجهيزات على مستوى المركز.

3- ضخ كتلة اجرية في الاقتصاد المحلي.

4- إحداث تجهيزات وخدمات خاضعة لاقتصاد السوق.

5- بروز نواة أولية لاقتصاد محلي

[1] المنتدى الجهوي للشاوية ورديغة حول سياسة المدينة، "المراكز الصاعدة رافعة للتنمية الترابية"، دراسة أنجزت في إطار شراكة بين الوكالة الحضرية لسطات والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير، 2014، ص 1.

[2] يوسف حافظي ومحمد أنفلوس، "المراكز الصاعدة في سياق الفوارق الحضرية-الريفية بالمغرب: حالة مركز أولاد زيان ببرشيد"، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2018، ص4.

6- جلب أعداد متزايدة للاستقرار بالمركز.

7- تحول المركز القروي إلى مركز صاعد.

- المفهوم الثاني: الفوارق المجالية

ينظر إلى مفهوم الفوارق المجالية في الجغرافيا على أنها " اختلاف ملحوظ ومعاش ويتم اعتباره على أنه عدم تكافؤ بين تراب وآخر، مما يخلق نوعا من عدم تكافؤ الفرص بين المجالات[1]" وبالتالي فإن أي تدخل من طرف الفاعلين على مستوى تراب معين، يرمي أساسا إلى خلق نوع من التوازن المجالي بين مختلف الوحدات الترابية المكونة لهذا المجال. ويشير في هذا السياق Pierre Ginet بأن "كل تراب يشغله مجتمع معين يمتاز بتواجد الفوارق داخله، أو حتى بينه وبين المجالات الأخرى[2]"، وهذه الاختلالات والفوارق المجالية يمكن أن ينظر إليها من سياقات وطروحات مختلفة، منها ما هو تاريخي متعلق بقدم تعمير بعض المناطق مثلا، ومنها ما هو اقتصادي متعلق بالإمكانات الاقتصادية التي تتوافر داخل هذا التراب، ومنها ما هو اجتماعي وكذا سياسي الذي يركز على مدى استفادة التراب من الاستراتيجيات التي يخصصها الفاعلون من أجل تهيئة هذا المجال عبر النهوض بكل مكوناته الأساسية بغية تحقيق شامل وفعال لعملية التنمية الترابية.

- المفهوم الثالث: التنمية الترابية

تعرف التنمية على أنها تغيير إيجابي للحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإنسانية والمجالية، عند مجتمع معين مما يجعله قادرا على الزيادة في إنتاجه الحقيقي بصفة متراكمة ومستديمة، سواء تعلق الأمر بإنتاجات مادية أو معنوية، كما وكيفا[3].

ومن بين البنيات المفاهيمية الجديدة التي ارتبطت بالتنمية نجد مصطلح الترابية، والذي تبناه الدستور المغربي عند تسميته الوحدات اللامركزية بالجماعات

[1] Les mots de la géographie, R. Brunet et al., 1992, La Documentation Française, page 253

[2] Pierre Ginet, « le territoire, un concept opératoire pour la géographie appliquée », un rapport publié sur HAL, archives-ouvertes.fr, p 12

[3] حسن سعفان، "اتجاهات التنمية بالعالم العربي"، مطبعة التقدم، الجزائر، 1973، ص 225.

الترابية بدل الجماعات المحلية وهي: الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات[1]. وبالتالي فالتراب لن يكون فقط مجالا للإعداد والتنظيم، وإنما سيكون أحد المداخل الجديدة للسياسات العمومية، ومحددا مرجعيا وفاعلا في شروط التنمية المأمولة[2]. وبالتالي فإن إضفاء مفهوم التراب ضمن السياسات التنموية يعد تتويجا للجغرافيين الذين استطاعوا اختراق المجال التداولي للسياسات العمومية عبر تبنيهم لمصطلح التراب، الذي يعتبر من المفاهيم القوية في الحقول الدلالية في الجغرافيا.

وفي محاولة لإيجاد نسق مفاهيمي لمصطلح التنمية الترابية، يمكننا ذكر بعض المحددات التي تم التطرق إليها في تقرير التنمية البشرية لسنة 2003، والذي يعرف التنمية الترابية على أنها "إنجاز عمليات كمية أو نوعية هادفة إلى تحسين مستديم للظروف المعيشة لسكان مقيمين في مجال محدد على الأصعدة المؤسساتية أو الجغرافية أو الثقافية."[3]، في حين يعرف كسافيي غريف التنمية الترابية بأنها: "عملية تنويع وإغناء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مجال ترابي معين، من خلال تعبئة وتنسيق مواردها وطاقاتها."[4]

---

[1] الفصل 135 من الدستور، ظهير الشريف رقم 91.11.1 الصادر بتاريخ 28 شعبان 1432 ( 29 يوليو 2011 ،)بتنفيذ نص الدستور، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، الصادرة في 30 يوليو 2011 ،ص 3600_3627.

[2] _عماد مرصو، رهانات التنمية الترابية على ضوء القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، رسالة لنيل الماستر في القانون العام، تخصصالشأن العام المحلي، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، طنجة، السنة الجامعية 2016-2017 ،ص 1.

[3] – تقرير التنمية البشرية لسنة 2003، متوفر على الرابط التالي: https://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr03.shtml

[4] -أجلاب رشيد، التنمية الترابية وأفاق التدبير الترابي بالمغرب، موقع مجلة جغرافية المغرب 2011 ،متوفر على الرابط:
https://l.facebook.com/l.php?u=https%3A%2F%2Fhazbane.asso-web.com%2Fuploaded%2Fo-u-o-u-u-u-o-o-u-o-o-o-o-u-o-u-o-u-o-u-o-u-o-o-o-u-o-o-u-o-o-o-o-u-o-o-u-u-o-o-o.pdf&h=AT3LwHiN2J2pJtg55Bx1ooJY9PziXL5dRd8UR8XrmPEU3hqv2slhqZq4iN1IsNIC2FFu8RqYkJjRMpZWnWZWJbFAeHAUwcWmMnZqS-cpjy6R5dvKv5rr5Aw9wCEdT4PqoOYAToSHsq0arriuLPRmSRPAU_b3FiT6ky_IG6FrCRoYCSOoISyUXSKHn3iz7WVyKdH3QwVF--ZNXpBlk5csCq5jke-3YQqgmtfTAYqHZ8eekjrJ0AxVPkpIezLA80vdbPVTILB4BL9-LRcnSS9gZaH6SfNFMQIUTUmbCLaK8GubYUbW84KgpWEI8pCEqQ84fneTntK36vXQUWP8SftrgZi0k4BRXFiIA0tgVSL7VAnGCjBJ9oa0356kNvseLg8ZfZr6oQ0j31ctipBJHk1-t0Nc0WnPNAKNXsqi-vO1LLzTqMnaUaCL1e0GNdwZrKVqKSi16-bWsOFelLAzvHDN6Gpg95w1U3Ra6Jy_wCmWFRLcTvNiuVx5XuL7KlQQpYdD48Ade346w27n-e1A-gtlrH0zhRrTSIAsMlZzLa7OUMRspGObqLJDOnte7vGCPuCXXWBINjWyjf22PVFruhjaIOKTUZ7FUypf07mxkbI

وعليه، فحسب هذا المنظور فإن التنمية الترابية سيرورة يتم إنجازها انطلاقا من القاعدة أي من خلال استهداف الطاقات المحلية وتثمينها، عبر نشر ثقافة المبادرة البسيطة والمنتجة والتي تتوافق بشكل كبير مع ظروف المجال المحلي وثقافة مجتمعه.

❖ المحور الأول: المؤشرات المساهمة في بروز مرتيل كمركز صاعد :

المؤشر الطبيعي:

تتمتع جماعة مرتيل بعدة مؤهلات طبيعية ترتبط أساسا بالموقع الجغرافي بسهل مرتيل المطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يعد واجهة المغرب المقابلة للضفة الجنوبية للقارة الأوروبية، ومنطقة جذب سياحية للأجانب والمغاربة، خاصة في فصل الصيف. كما أنها تعتبر المتنفس الأقرب لساكنة مدينة تطوان طيلة السنة، وقبلة للزوار من المراكز المحيطة بها. هذا وتتوفر المنطقة على موارد مائية مهمة سطحية متمثلة في وادي مرتيل والواد المالح، وأخرى جوفية قريبة من السطح. وتعرف مرتيل والمناطق المجاورة تساقطات مهمة تضمن بنسبة مهمة استمرارية وديمومة الموارد المائية، مما قد يشكل أرضية ملائمة لتحقيق التنمية المنشودة. في المقابل يشكل المناخ المتوسطي وانفتاح المدينة على البحر وهبوب رياح فرصة للاستثمار في الطاقة المتجددة وإنتاج الطاقة الكهربائية .

المؤشر الديموغرافي :

عرفت جماعة مرتيل نموا ديموغرافيا سريعا نتيجة لارتفاع نسبة التزايد الطبيعي لسكانها، وكذا لتوافد المهاجرين عليها وتواجد قطب جامعي بها. وتتميز الجماعة بارتفاع نسبة الفئة النشيطة ما بين 15و 59سنة، مما يوفر موردا بشريا أساسيا لتحقيق التنمية المنشودة ، وإكراها اقتصاديا واجتماعيا لما تتطلبه هذه الفئة من احتياجات .

ومن جهة أخرى فالجاذبية التي تمارسها مرتيل على مختلف الجماعات المحيطة بها، وإن كانت تساهم في إغناء الرصيد المادي والبشري لها، فإنها تطرح تحديات كبرى من أجل الاستجابة للحاجيات الاجتماعية المتزايدة للسكان، وكذا لضمان استدامة الموارد الطبيعية للحاجيات المستقبلية.

**المؤشر الاقتصادي :**

**تتوفر جماعة مرتيل على مؤهلات أساسية، يمكن أن تكون دعائم لاقتصاد محلي قوي ومتنوع، فقرب الجماعة من المحميات الطبيعية وموقعها المطل على البحر الأبيض المتوسط وغير البعيد عن المحيط الأطلنتي، كلها عناصر تقوي القطاع السياحي بكل أنواعه. فالصيد التقليدي وتواجد أسواق دائمة وأسبوعية داخل الجماعة والجماعات المجاورة يعد فرصة لتسويق المنتجات الفلاحية للضواحي. كما أن الدينامية العمرانية التي شهدتها الجهة تشكل موردا مهما وقاعدة أساسية للتنمية المحلية المنشودة. بالمقابل فإن هيمنة القطاع الثالث (الخدمات) وغير المهيكل وضعف مساهمة القطاعات الأخرى وضعف التسويق المجالي، تمثل إحدى نقط الضعف التي قد تعطل انطلاقته المأمولة .**

**مؤشر التجهيزات والخدمات :**

**تتوفر جماعة مرتيل، بارتباطها مع المحيط الخارجي، على بعض التجهيزات الأساسية مثل الطرق، إلا أنها تعرف ضعفا على مستوى صيانة الطرق والمحاور الداخلية. كما أن النمو المتزايد للساكنة يطرح بشكل مستمر،إكراهات استيعاب البنيات الاجتماعية للمطالب والحاجات الاجتماعية المتنامية للساكنة. فالمؤسسات التعليمية تظل دائما محدودة أمام التزايد الديموغرافي بالجماعة. هذا وتتوفر الجماعة على كليتين لهما دور وإشعاع ثقافي مهم (كلية الآداب وكلية متعددة التخصصات والمدرسة العليا للأساتذة) من جهة أخرى فالجماعة تمتلك بنيات اجتماعية محدودة على مستوى التعليم والثقافة، وفي الصحة خصوصا، مع الضغط الذي يمارسه تزايد السكان بسبب التوافد إلى الجماعة، مما يفرض على المجال تحديات كبرى للاستجابة إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية .**

- **المحور الثاني: مرتيل كمركز صاعد، أي دور في التقليص من حدة الفوارق المجالية الحضرية**

**كانت مدينة مرتيل تمثل قبل عهد الحماية مرفئا للمراكب التجارية للوافدين إلى مدينة تطوان ولم تعرف تطورا عمرانيا إلا في عهد الحماية من خلال خلق النواة الأولى للنسيج العمراني ذي طابع معماري إسبانيو موريسكي. وبما أن مدينة مرتيل كانت**

فقط فضاء للاصطياف والاستجمام فقد عرفت ضغطا عمرانيا وتوجها معماريا تم باتجاه تعزيز هذه الوظيفة. وبعد الاستقلال تطورت المدينة بشكل غير منظم على أراضي فلاحية واسعة .

هذا المشهد الحضري أفرزه التراكم التاريخي والحضري الذي عرفته المدينة عبر مختلف الحقب، وقد تعرض هذا المشهد للتدهور مع التحولات الحديثة، كارتفاع النمو الديموغرافي والهجرة الداخلية وانعكاساتها على التوسع الحضري. كما تلعب الخصائص الطبيعية للمنطقة دورا كبيرا في خلق مشهد متميز أهمها الموقع الاستراتيجي، البحر، والجبل والسهل، فباعتبارها من بين المجالات البنيوية الانتقالية شكلت هدفا لمختلف الاستراتيجيات وسياسات إعداد المجال، والتعمير في العقود الأخيرة، بالإضافة إلى الأولوية الملكية بإحداث إصلاحات نموذجية ساهمت في النهوض سياحيا بالمنطقة من خلال الرفع من قيمة مؤهلاتها الطبيعية والمجالية والاقتصادية، واستثمارها في تحسين إطار جودة الحياة بها. وهذا ما جعل من المشهد الحضري لهذه المدينة موضوعا بارزا.

**ديناميةمهمة شهدتها جماعة مرتيل في السنوات الأخيرة :**

لقد عرفت مدينة مرتيل نموا ديموغرافيا مهما حيث انتقل عدد السكان من 23143 نسمة سنة 1994 موزعين على 4801 أسرة، إلى 39011 نسمة سنة 2004 موزعين على 9141 أسرة، ليصبح 64345 نسمة سنة 2014 موزعين على 16578 أسرة، وقد عرف العقد الممتد بين (1994-2004) نسبة تزايد للأسر بالمدينة وصلت إلى 40،90%. بينما عرفت هذه النسبة انخفاضا طفيفا في العقد الثاني (1994-2004) لتصبح 81،36%. وعرف معدل عدد أفراد الأسرة الواحدة تراجعا إلى 2،2 للأسرة الواحدة كنتيجة للتحولات الاجتماعية التي يعرفها المغرب والتي تتميز بالنزوع نحو الأسرة النووية بشكل متزايد. وبالتالي يعزى ارتفاع النمو الديموغرافي إلى الارتفاع المتواصل لمعدل النمو الطبيعي المسجل، وكذا نتيجة للجاذبية التي تمارسها الجماعة على المحيط وارتفاع المهاجرين إليها من مختلف مناطق المغرب. ويوضح الجدول التالي تطور النمو الديموغرافي الذي عرفته الجماعة خلال العشرين سنة الماضية .

**جدول رقم 1 : تطور عدد سكان جماعة مرتيل من 1994 إلى 2014**

| | 1994 | 2004 | 2014 |
|---|---|---|---|
| عدد السكان | 23143 | 39011 | 64355 |
| عدد الأسر | 4801 | 9141 | 16578 |

**المصدر :موقع المندوبية السامية للتخطيط:** https://www.hcp.ma

**نلاحظ من خلال الجدول أن عدد سكان مرتيل عرف تصاعدا مضطردا من 1994 إلى 2004 بنسبة 68.56% ومن 2004 إلى 2014 بنسبة 64.94%، أما نسبة الأسر فقد عرفت تزايدا سريعا وصل إلى 90،40% من 1994 إلى 2004 واستمر بوتيرة تزايد أقل من سنة 2004 إلى 2014 إذ وصلت نسبة التزايد إلى 81،36% .**

❖ **المحور الثالث: مرتيل ورهان لعب دور المركز الصاعد بالجهة في سياق الفوارق الحضرية.**

**لاشك أن الموقع الذي تمتاز به جهة طنجة-تطوان-الحسيمة يعتبر موقعا استراتيجيا، وذلك نظرا لكونه يعتبر من الناحية الجغرافية صلة وصل بين العمق الإفريقي وبين العالم الأوروبي الذي يطل على المغرب من الناحية الشمالية. ولما كان لهذه المنطقة من الأهمية الجغرافية، فإنها تمتاز كذلك بأهمية اقتصادية بل وجيوسياسية مهمة خاصة في ظل الأحداث الأخيرة التي يعرفها المغرب مع جارته الشمالية اسبانيا، وفي هذا السياق وبالموازاة مع هذه الأهمية فإن مسألة تأهيل المدارات الحضرية التي تتواجد في هذه الجهة تعتبر مسألة ضرورية وحتمية، وذلك من أجل جعلها قادرة على أن تتحمل ثقل هذه الأهمية الاستراتيجية والنهوض بها من أجل تنمية ترابية شاملة. غير أن هذه الاستراتيجيات التي تكون في الغالب موجهة إلى المجالات الحضرية نظرا لأهميتها، تسهم بشكل أو بآخر في خلق فوارق مجالية على المستوى الميكرو مجالي، أي بين مجالات نفس الجهة خاصة بين مجالها الحضري والريفي، وهنا تبرز أهمية المراكز الصاعدة باعتبار كونها مجالات انتقالية بين المجال الريفي والحضري، مما يجعلها المساهم الأكبر في عملية التخفيف من حدة اللاتوازنات المجالية. وفي هذا السياق فإننا سنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى الرهانات التي يمكن أن يقوم بها المركز الصاعد مرتيل على المستوى الجهوي**

خاصة في إطار الديناميات المستحدثة التي تعرفها جهة طنجة-تطوان- الحسيمة سواء على المستوى الاقتصادي أو الجيوسياسي.

- على المستوى الاقتصادي:

تعرف الجهة تركز العديد من الأنشطة الاقتصادية التي لها إشعاع وطني بل ودولي قوي، مما يجعلها قطبا اقتصاديا قويا يسهم بشكل فعال في تطوير المغرب والمضي به قدما في تطوير اقتصاده وجعله قادرا على المنافسة على المستوى العالمي، ولعل منطقة التجارة الحرة وميناء طنجة المتوسطي يعتبر أبرز دليل على الأهمية التي تزخر بها الجهة في هذا الجانب، يضاف إلى ذلك تركز العديد من الاستثمارات الأجنبية بتراب مدينة طنجة، وهو الشيء الذي يستدعي بشكل أساسي تدخل الدولة ومختلف الفاعلين من أجل جعل هذه المناطق جاهزة لمختلف هذه الديناميات، وتوضح الخريطة أسفله توزيع بعض التدخلات التي تقوم بها الدولة على مستوى الجهة :

الخريطة رقم (2): تصنيف تراب الجهة حسب المقومات الاقتصادية وتدخلات الدولة بها

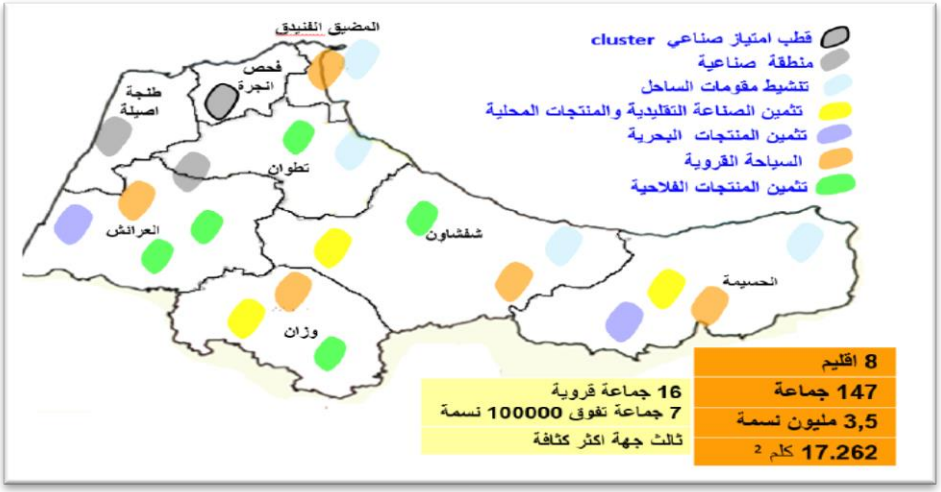


المصدر: تقرير وزارة النقل واللوجستيك والماء، يناير 2018

بحكم انتماء المركز الصاعد مرتيل إلى عمالة الفنيدق، فإنها تزخر بمقومات جمة وأبرزها القطاع السياحي، وما توضحه الخريطة السالفة أن منطقة الفنيدق تمتاز بمؤهلات سياحية مهمة مما يجعل تدخل الدولة بهذا المجال يتوافق مع الإمكانات التي

تزخر بها. ولا عجب في ذلك فقطاع السياحة على مستوى المجال يعتبر واعدا على مستوى المدينة وذلك كونه يسهم بشكل فعال في التنمية المحلية للمدينة، إذ يوفر هذا القطاع حوالي 173 منصب عمل، وبفضلها يتم استقطاب ما يزيد عن 500,000 زائر خلال الموسم السياحي الصيفي، خاصة أن أهم ما يميز الجماعة الحضرية لمرتيل هو الموقع الجغرافي المتميز والممتد على شريط ساحلي يبلغ طوله حوالي7km . وبالتالي فهذا الزخم الهائل على مستوى الإمكانات السياحية يفرض ضرورة توافر مجموعة من البنيات والتجهيزات القادرة على استيعاب هذا الوزن السياحي الذي يزخر به مجال مرتيل باعتباره مركزا صاعدا، ويوضح الجدول أسفله الوحدات السياحية وأهميتها على مستوى المنطقة:

**الجدول رقم (2): الوحدات السياحية بالمركز الصاعد مرتيل.**

| الفنادق | عددها | عدد الغرف سنة 2010 | عدد الغرف سنة 2016 | عدد المستخدمين |
|---|---|---|---|---|
| فنادق غير مصنفة | 7 | 110 | 223 | 23 |
| 2 نجوم | 2 | 70 | 145 | 20 |
| 3 نجوم | 2 | 45 | 133 | 24 |
| 4 نجوم | 1 | – | – | – |
| 5 نجوم | 1 | – | – | – |
| المركبات السياحية | 25 | – | – | – |
| المركبات الاجتماعية | 11 | 189 | 702 | 44 |
| الاقامات الفاخرة | 4 | 82 | 450 | 20 |
| المخيمات الصيفية | 1 | 230 | – | – |
| نوادي سياحية | 1 | 310 | 633 | 24 |

**المصدر: المخطط الجماعي للتنمية 2010-2016 لبلدية مرتيل**

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مرتيل تمتاز بوحدات سياحية مهمة قد تساهم في احتواء المؤهلات السياحية التي تتوفر عليها المنطقة، لكن هذه المرافق لا تعتبر كافية كون أن عدد السياح وزوار المدينة يتطور مع مرور الزمن خصوصا خلال فصل الصيف، يضاف إلى هذا إشكال آخر يتمثل في الضرر الذي لحق القطاع السياحي خلال فترات الانتشار الوبائي"Covid19"التي عرفها العالم والمغرب خلال سنة 2020، مما ينعكس سلبا على المشتغلين في القطاع السياحي بهذا المجال ويساهم كذلك في التأثير على إشعاع هذا

المركز وأهميته على المستوى الجهوي، خصوصا و أن هذه الجهة تعرف تنافسا ترابيا بين أقاليمها التي منها من يحتوي على قطاعات اقتصادية مهمة كمنطقة التجارة الحرة أو التركز الصناعي الذي تحتضنه مدينة طنجة وميناؤها المتوسطي، وهو الشيء الذي يجعلنا نسائل مدى نجاعة الاستراتيجيات المخصصة لتطوير القطاع السياحي بالمركز لكونه يعتبر عصب الاقتصاد داخله، ومدى كفايتها لجعل هذا التراب ذو إشعاع على المستوى الجهوي، ولم لا على المستوى الوطني. وهنا نجد أن من بين المشاريع المبرمجة في هذا الإطار داخل بلدية مرتيل تأهيل الطابع السياحي للمدينة باعتباره القطاع الاقتصادي الأول الذي يشكل حوالي 90% من مداخيل الجماعة وكذا العمل على خلق مركز إعلامي للإرشاد السياحي من أجل تنمية القطاع.

- على المستوى الجيو سياسي:

لعل التقلبات الجيوسياسية التي يعرفها الوضع الدبلوماسي بين المغرب وبعض البلدان الأوروبية كإسبانيا وألمانيا تعتبر مؤثرة على تراب المغرب ككل وعلى جهة طنجة-تطوان-الحسيمة بشكل خاص وذلك لقربها الجغرافي من سبتة ومليلية المحتلتين واللتان كانتا مسرحا للأزمة التي عرفتها المنطقة في الفترة الأخيرة، إذ أن العديد من المهاجرين غير الشرعيين قد تجاوزوا الحدود الوطنية ودخلوا إلى الأراضي المحتلة وهو ما يجعل القضية متشعبة الجوانب، فبعد الاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء وردود فعل الدول الأوروبية التي كانت متباينة لجأت الجارة الشمالية إلى أسلوب المناورة الذي أدى إلى أزمة دبلوماسية بين البلدين وبالتالي أثر ذلك على مجال التعاون في العديد من المجالات وأهمها مجال الهجرة الدولية، خاصة وأن المنطقة تعتبر محتضنا للعديد من المهاجرين غير الشرعيين الذين يرغبون في عبور الحدود نحو الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط. وهنا نقف بين سيناريوهين: إما أن تتحسن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين مما يؤدي إلى الانفتاح أكثر بينهما اقتصاديا واجتماعيا وعلى عدة أصعدة أخرى مما يجعل عملية إعداد المجال بالجهة أمرا ضروريا لجعلها قادرة لاحتواء هذا الزخم وهو ما يمكن أن يستفيد منه مركز مرتيل الصاعد مما يؤهله ليلعب دورا مهما على مستوى الجهة، خصوصا في سياق الفوارق التي توجد بين مداراتها الحضرية. وإما أن تخضع هذه العلاقات للركود والتأزم أكثر، مما سيجعل الحدود تغلق كما كانت عليه من قبل. وبالتالي يجب على الفاعلين القيام باستراتيجيات تمكن من النهوض الذاتي للجهة دون الحاجة إلى الانفتاح

على المجال الاسباني، وهو ما قد يؤثر بشكل أو بآخر على أداء الجهة بشكل عام ومركز مرتيل بشكل خاص.

التحديات التي تواجه مرتيل في لعب دور المركز الصاعد على المستوى الجهوي:

من أجل تفسير التحديات التي تواجه مركز مرتيل في لعب دور المركز الصاعد فإننا سنلجأ إلى طرح نظرية سمير أمين[1] وهي التي تقوم أساسا على وجود مركز قوي يهيمن على بعض المجالات التابعة له، ولا بأس حينما نحاول إسقاط هذه النظرية على المستوى الجهوي، وبالضبط على جهة طنجة تطوان الحسيمة، فالفوارق المجالية التي تعرفها المنطقة تعتبر عاملا مهما في تبعية باقي مجالات الجهة إلى قطب أو مجال حضري واحد بالجهة. فالاختلالات والإكراهات البنيوية التي تعرفها بعض المناطق ومنها المركز الصاعد مرتيل يجعل منها تابعة لقطب حضري واحد والذي يتمثل في مدينة طنجة، فتركز الصناعات بها، وإدراج المنطقة الحرة يؤدي إلى تنافس مجالي قوي يكون الرابح فيه هو الأقوى من حيث الإمكانات والمؤهلات الترابية، وبالتالي فإن لعب دور المركز الصاعد بالنسبة لمرتيل مرتبط أساسا بمدى استفادتها من الاستراتيجيات وتدخل الفاعلين من إعداد مجالها والنهوض بمختلف قطاعاته لجعله قادرا على المنافسة ولعب الدور المنوط به كمركز صاعد على المستوى الجهوي.

خلاصات:

إن المؤشرات والديناميات التي يعرفها مجال مرتيل تجعل منه مركزا صاعدا بامتياز، خاصة وأنه يمتاز بمؤهلات طبيعية، اقتصادية، وبشرية مهمة، مما يجعله مجالا يحمل مقومات تساعده في تحقيق تنمية ترابية شاملة. غير أن المجال في أغلب الأحيان يكون خاضعا إلى مجموعة من السياقات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى حدوث فوارق مجالية وتباينات ترابية يكون لها دور كبير في تبعية المناطق الهامشية إلى مركز حضري واحد، وتكون عملية التنافسية المجالية صعبة جدا. وبالتالي فلعب دور المركز الصاعد بالنسبة لمنطقة مرتيل، مرتبط أساسا بمدى استفادتها من تدخلات الفاعلين والاستراتيجيات المخصصة للتهيئة وإعداد المجال.

1 حفيظي ليليا، المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري، بحث لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، السنة الجامعية 2008.2009، قسنطينة، الجزائر، ص 14.

## قائمة المراجع


- أجالب رشيد، التنمية الترابية وأفاق التدبير الترابي بالمغرب، موقع مجلة جغرافية المغرب 2011 -
- الفصل 135 من الدستور، ظهير الشريف رقم 91.11.1 الصادر بتاريخ 28 شعبان 1432 (29 يوليو 2011 ،) بتنفيذ نص الدستور،الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، الصادرة في 30 يوليو 2011 ،
- المنتدى الجهوي للشاوية ورديغة حول سياسة المدينة، "المراكز الصاعدة رافعة للتنمية الترابية"، دراسة انجزت في اطار شراكة بين الوكالة الحضرية لسطات والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير، 2014،.
- برنامج عمل مدينة جماعة مرتيل، "مدينة مرتيل قطب اقتصادي مبني على السياحة المتضامنة والخدمات جاذب للاستثمار وقاطرة تنموية لبوابة الابيض المتوسط في افق 2022.
- تقرير التنمية البشرية لسنة 2003، متوفر على الرابط: https://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr03.shtml
- حسن سعفان، "اتجاهات التنمية بالعالم العربي"، مطبعة التقدم، الجزائر، 1973،.
- حفيظي ليليا، المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري، بحث لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، السنة الجامعية 2008.2009، قسنطينة، الجزائر
- عماد مرصو، رهانات التنمية الترابية على ضوء القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، رسالة لنيل الماستر في القانون العام، تخصصالشأن العام المحلي، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، طنجة، السنة الجامعية 2016-2017 ،
- يوسف حافظي ومحمد انفلوس، "المراكز الصاعدة في سياق الفوارق الحضرية-الريفية بالمغرب: حالة مركز أولاد زيان ببرشيد"، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2018،